**المدينون الفصل الثالث**

يعد حساب المدينين أو حساب العملاء مجموع أرصدة العملاء المدينة والظاهرة بدفتر الأستاذ في نهاية الفترة المالية وهي تعبر عن حقوق للمنشأة تجاه الغير والناتجة عن المعاملات التي تمت بين المنشأة والغير ، ويتطلب عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية ضرورة أن تقوم المنشأة بفحص أرصدة المدينين وذلك للتحقق من صحتها وإمكانية تحصيلها ، وينتج عن عملية جرد حسابات المدينين أحد الإحتمالات التالية :

* وجود ديون معدومة .
* ديون مشكوك في تحصيلها .
* الديون الجيدة .

وتمثل الديون المعدومة تلك الديون التي يثبت عدم إمكانية تحصيلها من بعض المدينين إما بسبب الإفلاس أو وفاة المدين وعدم ترك ثروة كافية لسداد ديونه ، أو توقف المدين عن ممارسة نشاطه أو حتى بسبب مماطلة المدين وإمتناعه عن السداد وعدم إمكانية تحصيل الديون منه ، برغم اتخاذ كافة الوسائل المتبعة للتحصيل .

وتمثل الديون المشكوك في تحصيلها ذلك الجزء من الدين الذي يحتمل عدم تحصيله ، ويستدل على ذلك من سلوكيات المدين في السداد ومماطلته أو ظروفه وأحواله المالية وبالطبع فإن هذا الجزء من الديون يمثل نقصاً لحساب المدينين يحتمل حدوثه أو عدم حدوثه في المستقبل .

أما الديون الجيدة فإنها تمثل الديون المتعلقة بعملاء مركزهم المالي قوي ، وليس هناك شك في إمكانية التحصيل منهم .

**المعالجة المحاسبية للديون المذكورة سابقاً هي كالتالي :**

**1- الديون المعدومة** : بعد التأكد من عدم إمكانية تحصيل الدين فإنه يثبت في الدفاتر المحاسبية كدين معدوم ويتم ذلك عن طريق إثبات هذا الدين بقيد محاسبي يجعل حساب المدينين دائناً وحساب الديون المعدومة مديناً وذلك كالأتي :

من ح /الديون المعدومة

الى ح /المدينين

وتعتبر الديون المعدومة خسائر تتحملها المنشأة وتحمل على حساب الأرباح والخسائر ولكن عملية إعدام الدين تتم خلال الفترة المالية وتثبت في الدفاتر وبالتالي يظهر حساب المدينين في دفتر الأستاذ في نهاية الفترة ناقصاً هذه الديون المعدومة ، أما إذا اعدم الدين عند الجرد في نهاية السنة ، وبعد عمل ميزان المراجعة فإن رصيد حساب المدينين الظاهر في ميزان المراجعة لم يتأثر بهذا الدين المعدوم عند الجرد وبالتالي فإن الدين الذي يعدم عند الجرد يجب أن يثبت أيضاً بقيد محاسبي كالقيد السابق وترحيل هذا القيد إلى حساب المدينين وسوف يؤدي إلى تخفيض المدينين بقيمة الدين الذي أعدم عند الجرد ويؤدي من ناحية أخرى إلى زيادة رصيد الديون المعدومة الظاهر بميزان المراجعة وبعد إجراء هذه التسوية يقفل حساب الديون المعدومة في حساب الأرباح والخسائر وذلك بقيد محاسبي كالأتي :

من ح /الأرباح والخسائر

الى ح /الديون المعدومة

**2- الديون المشكوك في تحصيلها**

يحدد مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها أما عن طريق فحص المراكز المالية للعملاء وحالة التعامل لكل منهم والاسترشاد بالخبرات السابقة وبالتالي تجمع الديون المشكوك في تحصيلها ، وتقدر قيمتها على هذا الأساس أو تقدر الديون المشكوك في تحصيلها عن طريق نسبة مئوية تحدد على أساس الخبرات السابقة والنسبة المئوية تحدد كنسبة من رصيد المدينين بعد إستبعاد الديون المعدومة .

وقد تعدل هذه النسبة من سنة إلى أخرى حسب ظروف النشاط والتعامل مع المدينين وتتم المعالجة المحاسبية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها عن طريق تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ويحمل هذا المخصص على حساب الأرباح والخسائر وذلك تمشياً مع سياسة الحيطة والحذر في المحاسبة والتي تتطلب ضرورة أخذ الخسائر المتوقعة في الحسبان وفي هذه الحالة يجعل حساب الأرباح والخسائر مديناً وحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها دائناً وفي الميزانية يظهر رصيد المدينين بعد إستبعاد الديون المعدومة مخصوماً منه رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو يظهر رصيد المدينين في جانب الأصول ورصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ( رصيد دائن ) في جانب الخصوم .

وعند تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فإن الديون المشكوك في تحصيلها تقدر بطريقة من الطريقتين السابقتين ويكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بقيمة هذه الديون ، لكن إذا كان هناك رصيد لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة تكوينه من سنوات سابقة فإن مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها يقدر ويقارن في هذه الحالة مع الرصيد المرحل من السنوات السابقة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وإذا كان الرصيد يتساوى مع المبلغ المقدر خلال هذه الفترة للديون المشكوك في تحصيلها فإنه يبقى الرصيد كما هو ولا يحمل شيء على حساب الأرباح والخسائر وبالتالي لا يكون هناك داعي لتكوين مخصص جديد .

وفي حالة ما إذا كان رصيد المخصص المرحل من سنوات سابقة أقل من مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها لهذا العام ، فإنه يكون مخصص بقيمة الفرق بين الرصيد وبين المبلغ المقدر للديون المشكوك في تحصيلها ويحمل الفرق على حساب الأرباح والخسائر بقيد محاسبي يجعل فيه الأرباح والخسائر مديناً وحساب المخصص دائناً أما في حالة زيادة رصيد المخصص والمرحل من سنوات سابقة فإن قيمة الزيادة في الرصيد ترحل الى حساب الأرباح والخسائر وذلك بقيد محاسبي يجعل حساب المخصص مديناً وحساب الأرباح والخسائر دائناً .

ويرحل رصيد حساب المخصص الى العام القادم ، وفي العام القادم تقدر الديون المشكوك في تحصيلها ثم تقارن برصيد المخصص بميزان المراجعة في نهاية الفترة المحاسبية فإذا كان رصيد المخصص مساوياً لقيمة الديون المشكوك في تحصيلها فإنه يكتفي بالمخصص المكون فعلاً ، أما إذا كان رصيد المخصص أقل من المبلغ المقدر للديون المشكوك في تحصيلها فإنه يزاد المخصص بمقدار نقصه عن مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها وذلك بإجراء قيد محاسبي يجعل فيه حساب الأرباح والخسائر مديناً بمقدار النقص وحساب المخصص دائناً ، أما إذا كان رصيد المخصص أكبر من المبلغ المقدر للديون المشكوك في تحصيلها فإن الزيادة ترحل إلى حساب الأرباح والخسائر بقيد محاسبي يجعل فيه حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مديناً وحساب الأرباح والخسائر دائناً .

**3- الديون الجيدة**

بعض المنشأت منح عملاءها خصماً بصفة منتظمة وذلك بقصد تشجيعهم على السداد في مواعيد قريبة وفي مثل هذه المنشأت فإن الديون الجيدة وهي التي تمثل رصيد المدينين بالميزانية وبعد خصم أو إستبعاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لا يتوقع أن تحصل بالكامل ولكن تحصل المبالغ مستبعداً منها قيمة الخصم النقدي الذي تمنحه للعميل وبالتالي فإن هذا الخصم يمثل خسارة بالنسبة للمنشأة ويتوقع حدوثها وطبقاً لسياسة الحيطة والحذر في المحاسبة فإن الأمر يتطلب ضرورة تكوين مخصص للخصم المسموح به .

ويكون الخصم المسموح به على أساس نسبة من الديون الجيدة ( رصيد المدينين - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ) وتحدد نسبة الخصم المسموح به على اساس نسبة خصم تعجيل الدفع والتي تمنح للعملاء حتى يسددوا المبالغ المستحقة عليهم في المواعيد المحددة .

وتعتمد المعالجة المحاسبية للخصم المسموح به على نفس الأسلوب المتبع في معالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم تكوين مخصص الخصم المسموح به بقيمة محاسبية يكون فيه حساب الخصم المسموح به دائناً وحساب الأرباح والخسائر مديناً ويلاحظ أيضاً أنه قد يكون هناك رصيد للخصم المسموح به في الدفاتر المحاسبية ، ويعني ذلك تكوين مخصص للخصم المسموح به من سنوات سابقة وفي هذه الحالة يحدد مبلغ الخصم المسموح به ويقارن مع رصيد مخصص الخصم المسموح به ، وإذا زاد أو نقص فإن المعالجة تكون بنفس الأسلوب الذي يتم به المعالجة في حالة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

ويحدث في بعض الأحيان وبعد أن يتقرر إعدام دين معين على أحد العملاء أن يظهر له أموال ويتم تحصيل هذه الديون في فترة مالية تالية أو تحصيل جزء من هذه الديون المعدومة وفي هذه الحالة تعتبر الديون المعدومة إيرادات بالنسبة للمنشأة ، وتعالج الديون المعدومة المحصلة محاسبياً بإثباتها في الدفاتر المحاسبية في الفترة التي تم التحصيل فيها ويكون ذلك عن طريق فتح حساب للديون المعدومة المحصلة ويجهل هذا الحساب دائناً بقيمة المحصل من الديون المعدومة وحساب الصندوق أو البنك مديناً وفي نهاية الفترة المالية يرحل رصيد حساب الديون المعدومة المحصلة إلى حساب الأرباح والخسائر كإيرادات للفترة التي تم فيها التحصيل .